# المعنى وأثره في التوجيه النحويّ في آي من التنزيل

**د. هادي أحمد فرحان الشجيري**
أستاذ النحو - كلية التربية
الجامعة العراقية

## ملخص البحث

لقد أبعد من نظر إلى النحو على أنه قوالب وقواعد جامدة، غايتـــه ضبط كلمة، أو تصحيح حركة، أو بيان علامة، والحق أن النحو أوســـع من هذا بكثير فهو لا ينفك عن المعنى مطلقا فأينما توجهت بـــالتغيير في نظم الكلام، أو في حركاته وسكناته، أو تعلق مفرداته، فثَمّة معنى مختلف، يقصده الناطق المحقق ويفهمه السامع المدقق.

إذا فكثرة التفريعات في الأبواب النحوية المختلفـــة لـــيس تشـــقيقاً للمباني، وإنما هي تصوير دقيق لما وراءها من المعاني.

وقد نظمت في هذا البحث ما تناثر من أقوال الأئمـــة في مواضـــع متفرقة عن آيات من التنزيل، كان المعنى فيها حكماً ضباطاً في تـــرجيح وجه نحوي على آخر، أو تضعيف وجه دون غيره، أو تقديرٍ لا بدّ منه، أو منع وجه قد يغري ظاهرُ التركيب الغرَّ بلغة العرب على القول به.

الكلمات الدالة: المعنى، الإعراب، التوجيه النحوي.

* * *

## المقدمة

الحمد لله الذي سخّر البنانَ للبيان، وأسندَ ترجمةَ المشاعرِ والمعاني للّسان، فصوّرها حروفاً للمباني والمعاني، وأوْدَعها أثيراً لِيُسْمِعَها على بُعد المكان.

سبحانه من إله قطّع نفسَ الحياة، فكانت منه أفصحُ اللّغات، حاملةً في طيّاتها كلَّ المشاعر والدلالات.

والصلاة والسلام على نبيّنا محمدٍ نبيّ الهدى والإيمان، وعلى آله وأصحابه والتابعين بإحسان.

إن اللغات، التي هي أصوات معبرة عن معان مستترة، فيها عنصران أحدهما ظاهر معلوم، وآخر مخفي مكنون، وهما: اللفظ والمعنى. والعربية كغيرها من اللغات تشترك معها في هذين العنصرين، ولكنها تتميز بالإعراب الذي هو ضوابط لفظية تضبط التعبير وتصححه، وفيها أيضا ضابط آخر تحمله بين طياتها ألا وهو المعنى الذي قد تصحح لأجله قواعد الإعراب وضوابطه، وهذان الضابطان هما اللذان أكسباها حرية في التقديم ودقة في التعبير.

وقد أبعد من نظر إلى النحو على أنه قوالب وقواعد جامدة، غايته ضبط كلمة، أو تصحيح حركة، أو بيان علامة، والحق أن النحو أوسع من هذا بكثير فهو لا ينفك عن المعنى مطلقا فأينما توجهت بالتغيير في نظم الكلام، أو في حركاته وسكناته، أو تعلق مفرداته، فثَمّة معنى مختلف، يقصده الناطق المحقق ويفهمه السامع المدقق.

إذاً فكثرة التفريعات في الأبواب النحوية المختلفة ليس تشقيقاً للمباني، وإنما هي تصوير دقيق لما وراءها من المعاني.

وقد نظمت في هذا البحث ما تناثر من أقوال الأئمة في مواضع متفرقة عن آيات من التنزيل، كان المعنى فيها حكماً ضباطاً في ترجيح وجه نحوي على آخر، أو تضعيف وجه دون غيره، أو تقديرٍ لا بدّ منه، أو منع وجه قد يغري ظاهرُ التركيب الغرَّ بلغة العرب على القول به.

وقد جاءت مادة البحث موزعة على المباحث الآتية:

**المبحث الأول:فهم المعنى ضرورة شرعية، وفيه مطلبان:**

المطلب الأول:الضرورة الشرعية لعلم العربية.

المطلب الثاني:أنواع المعاني الكامنة في الجملة.

**المبحث الثاني:المعنى والإعراب: وفيه ثلاثة مطالب:**

المطلب الأول: فهم المعنى واجب على المعرب.

المطلب الثاني:تجاذب المعاني والإعراب.

المطلب الثالث: التقدير لصحة المعنى.

**المبحث الثالث:المعنى والأوجه النحوية، وفيه أربعة مطالب:**

المطلب الأول:تعدد المعنى وأثره في تعدد الأوجه النحوية.

المطلب الثاني: تعدد الأوجه النحوية وأثره في تغيير المعنى.

المطلب الثالث: المعنى وأثره في الترجيح بين الأوجه النحوية.

المطلب الرابع: المعنى وأثره في منع الأوجه النحوية المحتملة لظاهر اللفظ.

* * *

# المبحث الأول

# فهم المعنى ضرورة شرعية

## المطلب الأول: الضرورة الشرعية لعلم العربية:

لا بد من همسة منبهة، وإن كانت مألوفة مكررة، لبيان منزلة لغتنا المعبرة، في فهم شرعتنا المطهرة.

لا ريب أن فهم القرآن والسنة موقوف على فهم لغتهما، فكلّما ازداد المرء فهماً في لغة العرب، زاد فهمه لنصوص الشريعة، وإن نقص فهمه في اللغة، كان نصيبه من نصوص الشريعة بمقدار فهمه، يقول الإمام الشاطبي: ((الشريعة عربية، وإذا كانت عربية فلا يفهمها حقّ الفهم إلا من فهم اللغة العربية حق الفهم، لأنهما سيّان في النمط، ما عدا وجوه الإعجاز، فإذا فرضنا مبتدئاً في فهم العربية، فهو مبتدئ في فهم الشريعة، أو متوسطاً فهو متوسط في فهم الشريعة، والمتوسط لم يبلغ درجة النهاية، فإذا انتهى إلى درجة الغاية في العربية كان كذلك في الشريعة، فكان فهمه فيها حجة كما كان فهم الصحابة وغيرهم من الفصحاء الذين فهموا القرآن حجة، فمن لم يبلغ شأوهم فقد نقصه من فهم الشريعة بمقدار التقصير عنهم))(1).

ويقول ابن تيمية في بيان كون معرفة اللسان العربيّ من الدّين: ((إن الله لما أنزل كتابه باللسان العربي، وجعل رسوله مبلغاً عنه الكتاب

---

(1) الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت ٧٩٠هـ)، الموافقات، تحقيق، أبو عبيدة مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٩٩٧م، ٥/٥٣.

والحكمة بلسانه العربي، وجعل السابقين إلى هذا الدين متكلمين بـــه، لم يكن سبيل إلى ضبط الدين ومعرفته إلا بضبط هذا اللســـان، وصـــارت معرفته من الدين))[1].

ويقول ابن فارس في بيان وجوب العربية على من تصدّى للفتيـــا: ((اعلم، علمك الله وأعانك عليه، وصرف عنك السوء، وأعاذك منه، أن العرفان بكلام العرب، والوقوف على مبادئ كلامهم، ومعاني ألفـــاظهم واجب على كل منتسب إلى علم، متعلق منه بسبب، وإنّ أحـــقّ النـــاس بذلك من كان نظره في الحلال والحـــرام، وفتيـــاه في أحكـــام شـــرائع الإسلام))[2].

وعضده الزمخشري فقال: ((ومن لم يتق الله في تتريله، فاجترأ على تعاطي تأويله، وهو غير معرب، ركب عمياء، وخبط عشواء، فقال ما هو تقوّل وافتراء وهراء، ومنه كلام الله براء))[3].

وكان السكاكيّ يقول في علمي المعاني والبيان: الويلُ كلّ الويلِ لمن يتعاطى التفسير، وهو فيهما راجل.

فقال ابن الأزرق الغرناطي معقبـــاً: ((فالويـــلُ المضـــاعف كـــلّ التضعيف، لمن يجيز تعاطيه، وهو في النحو، الذي هو أصل ذينك العلمين،

(١) ابن تيمية، أحمد بن عبد الحليم (ت ٧٢٨هـــ)، اقتضاء الصراط المستقيم، تحقيق، محمـــد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م، ١٦٢.

(٢) الغرناطي، محمد بن علي (ت ٨٩٦هـــ)، روضة الإعلام بمترلة العربية من علوم الإسلام، تحقيق، سعيدة العلمي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط ١، ١٩٩٩م، ١/ ٤٤٩.

(٣) ابن يعيش، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـــ)، شرح المفصل، عالم الكتب، بيروت، (د.ت).، ١/ ١٦.

لا يقوم على قدم فضلاً عن أن يكون ماشياً بهما))[1].

لذا فإن الفهم في اللغة حصن يمنع صاحبه من الزيغ والضلال في المسائل الشرعية، ومن فقده كان عرضة لأن تتجاذبه الآراء الزائفة والعقائد الفاسدة.

يقول ابن جني تحت (باب فيما يؤمنه علم العربية من الاعتقادات الدينية): ((اعلم أن هذا الباب من أشرف أبواب هذا الكتاب، وأن الانتفاع به ليس إلى غاية، ولا وراءه من نهاية، وذلك أن أكثر من ضلّ من أهل الشريعة عن القصد فيها، وحاد عن الطريقة المثلى إليها، فإنما استهواه واستخف حلمه ضعفه في هذه اللغة الكريمة الشريفة، التي خوطب الكافة بها، وعرضت عليها الجنة والنار من حواشيها وأحنائها))[2].

* * *

(١) الغرناطي، روضة الإعلام، ١/ ٤١٩.

(٢) ابن جني:عثمان بن جني (ت٣٩٢هـ)، الخصائص، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت، ١٩٦٩م ٣/٢٤٥.

## المطلب الثاني

## أنواع المعاني الكامنة في الجملة

العبارة الفصيحة التي تحمل في طيّاتها معنى مفهوماً معبراً قد تعاونت على تكوينه أنواعٌ من المعاني الجزئية التي لا نتنبه إليها إلا إذا اختل المعنى الدلالي العام، وهذه المعاني هي[1]:

**المعنى الأول:** المعنى المعجمي لمفردات التركيب.

**المعنى الثاني:** المعنى النحوي الوظيفي من الفاعلية والمفعولية ونحوهما، والذي يدل عليه الإعراب لكل مفردة في التركيب.

**المعنى الثالث:** المعنى الدلالي العام المتشكل من مجموع الدلالتين السابقتين.

فكلٌّ كلمةٍ من مفردات اللغة لها دلالتها المعجمية الخاصة التي تميزها عن غيرها من المفردات، فإذا ما دخلت في تركيب مّا كان لها موقع نحوي معين فاعلة أو مفعولة أو صفة... وكلٌّ معنى نحويٍّ وظيفي يجب أن تحله كلمة مناسبة له تنسجم مع العامل الذي يعمل في هذا الموقع، أي يجب أن تتوافق دلالة الكلمة الخاصة مع دلالة الموقع النحوي الذي تقع فيه، هذا من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تتناسب دلالتها مع دلالة الكلمات المجاورة لها في التركيب، فإذا ما توافقت هذه الدلالات فإن النتيجة ستكون جملة فصيحة دالة على معنى مفيد، أما إذا دب الخلاف وعدم الانسجام بين هذه الدلالات فالنتيجة كلام غير مستقيم.

---

(١) د. لطيفة إبراهيم النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، دار العالم العربي، دبي، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م، ٣٦.

وقد نتلمس تأصيلاً لقدماء النحويين لمسألة الانسجام بين دلالة المفردة والوظيفة النحوية وتأثيرها على الدلالة العامة للتركيب، وإن لم يذكر بعبارة صريحة واضحة، يقول سيبويه: ((هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة: فمنه مستقيم حسن، ومحال، ومستقيم كذب، ومستقيم قبيح، وما هو محال كذب.

فأما المستقيم الحسن فقولك: أتيتك أمس، وسآتيك غداً.

وأما المحال فأن تنقض أولّ كلامك بآخره، فتقول: أتيتك غداً، وسآتيك أمس.

وأما المستقيم الكذب فقولك: حملت الجبل، وشربت ماء البحر، ونحوه.

وأما المستقيم القبيح فأن تضع اللفظ في غير موضعه، نحو قولك: قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك، وأشباه هذا.

وأما المحال الكذب فأن تقول: سوف أشرب ماء البحر أمس))[1].

فالعبارة الأولى: (أتيتك أمس وسآتيك غداً): إنما استقامت لتوافق معاني مفرداتها كلها بعد التركيب، معانيها المعجمية مع المعنى الوظيفي الذي حملته في التركيب.

والعبارة الثانية: (أتيك غداً وسآتيك أمس): إنما كانت محالاً ؛ لأن الدلالة المعجمية لمفرداتها لم تتوافق بعد تركيبها، فكل كلمة قبل التركيب لها معنى صحيح مستقيم، ولكن دخل الفساد إلى المعنى العام بعد التركيب، فـ (أتى) يدل على المضي، و(غدا) يدل على الاستقبال لذا

---

(١) سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (١٨٠هـ)، الكتاب، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، ١/ ٢٥-٢٦.

كان هذا الكلام محالاً، وكذا (سآتيك) يدل على الاستقبال، و(أمس) يدل على المضي. فالوظيفة النحوية للظروف لم تنسجم مع معنى الحدث الذي يعمل فيها ؛ لتخالف الدلالة المعجمية مع الوظيفة النحوية بعد التركيب.

وممّا شاكله في المعنى قول أبي البركات الأنباري: ((فـ(أبداً) للمستقبل، و(قطّ) للماضي. يقول: والله لا أكلمه أبداً وما كلمته قط، ولو قلت: والله ما أكلمه قط، ولا كلمته أبداً، كان فاسداً))[1].

والعبارة الثالثة: (حملت الجبل...): إنما كانت مستقيمة من ناحية المواقع النحوية فكل لفظة في موقعها، وهي مستقيمة من حيث دلالة مفرداتها، فكل كلمة لها دلالة صحيحة مستقيمة، ولكن أتاها الكذب من جهة عدم الانسجام بين الدلالة المعجمية لكلمة (جبل) مع وظيفتها النحوية إذ لا يستقيم أن يتسلط العامل على موقعها النحوي وهي بهذه الدلالة إلا بصرفها عن حقيقة معناها المعجمي إلى معنى مجازي يستقيم معه الكلام بالتأويل.

فموقع المفعولية يشير إلى تسلط معنى العامل على معنى المفعول واستقامته، وفي مثالنا السابق لا نتصور صحة حمل جبل من قبل شخص إلا إن أريد المبالغة في ذلك، والكناية بالجبل عن أمر آخر يصح تسلط الحمل عليه.

وأما العبارة الرابعة: (قد زيداً رأيت، وكي زيداً يأتيك): فجاءها

(١) الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، البيان في غريب إعراب القرآن، تحقيق:د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م، ٢/ ٥٢٦.

القبح ظاهراً من عدم انسجام المواقع النحوية لمفرداتها، إذ الحروف المذكورة في الأمثلة إنما يأتي بعدها الأفعال في فصيح الكلام هذا هو المنقول من استقراء كلام العرب، فالترتيب المذكور مخالف في ظاهره لما ورد عن العرب.

وفيها أيضاً عدمُ انسجام غيرُ ظاهر يتمثل في عدم توافق الدلالات المعجمية للمفردات المتتالية في التركيب، فـ(قد) التي تفيد التوقع والتوكيد إنما ينسجم معناها مع الأفعال والأحداث، ولا انسجام لها مع الأسماء الجامدة، وكذا(كي) التي تفيد التعليل إنما ينسجم معناها مع ما يعلل من الأفعال والأحداث لا الأسماء الجامدة. فعدم الانسجام النحوي يتبعه بالضرورة عدم انسجام في الدلالة. كما أن كل تغيير في الوظيفة النحوية يتبعه بالضرورة تغيير في الدلالة العامة للتركيب.

والعبارة الأخيرة: (سوف أشرب ماء البحر أمس): إنما دخلها المحال والكذب لعدم التوافق بين دلالة مفرداتها من أكثر من جهة، مع أن دلالة مفرداتها الخاصة كلها دلالات مستقيمة، ولكن دخلها المحال من عدم الانسجام بين دلالة المفردات مع مواقعها النحوية، إذ لا يتصور أن باستطاعة شخص شرب ماء البحر إلا إذا صرف هذا التعبير الظاهر إلى آخر مجازي. ودخلها الكذب من التناقض الذي وقع بين دلالة مفرداتها المعجمية بعد التركيب فـ(سوف أشرب) تدل على الاستقبال، و(أمس) يدل على المضي، فنقض آخر الكلام أوّله.

ففي كل أنواع الكلام المتقدم رأينا كيف أثّرت الوظيفة النحوية في التركيب العام للجملة، فهي الضابط الأساس في الحكم على صحة التركيب، وبيان معناه بدقة، وسنعمل في صفحات البحث القادمة على إبراز أثر الوظيفة النحوية للمفردات التي يُدل عليها غالباً بالعلامات

الإعرابية المشهورة، في المعنى العام لآيات مختارة من التنزيل الحكيم، وسنرى من خلال هذا البحث الترابط بين الدلالة النحوية والدلالة المعجمية، وتأثير إحداهما في الأخرى، وتأثيرهما في المعنى العام للتركيب.

❋ ❋ ❋

# المبحث الثاني
# المعنى والإعراب

## المطلب الأول: فهم المعنى واجب على المعرب:

إن الإعراب، الذي هو الإبانة عن المعاني بالحركات، هو تفسير للتركيب، ومعتمده أولاً معنى المفردة المعجمي، ثم معناها الوظيفي الذي تدل عليه العلامة، وأي إعراب لا يسبقه فهم لمعنى مفردات التركيب أولاً، وفهم لمعناها الوظيفي النحوي في التركيب ثانياً سيكون عرضة للخطأ، إذ هو تفسير فلا بد أن يسبقه فهم وتدبر لمعنى الجملة بغية الوصول إلى حقيقة المعنى[1].

لذا فإن العلماء قد اشترطوا على المعرب أموراً أولها معرفة المعنى[2].

يقول ابن هشام: ((وأولّ واجب على المعرب أن يفهم معنى ما يعربه مفرداً أو مركباً، ولا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه))[3].

ويقول الزركشي في بيان شروط المعرب لكتاب الله: ((ويجب عليه، الناظر في كتاب الله، مراعاة أمور: أحدها: وهو أول واجب عليه، أن

(١) ينظر، يونس، د. محمد كبير،دراسات في أصول التفسير، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا، ط١، ٢٠٠٢م، ٣٣١.

(٢) ينظر، العيساوي، د. يوسف بن خلف، علم إعراب القرآن تأصيل وبيان، دار الصميعي، الرياض، ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، ٢٣٧

(٣) ابن هشام، عبد الله بن يوسف (٧٦١هـ)، مغني اللبيب، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتب العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ٢/ ٥٢٨.

يفهم معنى ما يريد أن يعربه مفرداً كان أو مركباً قبل الإعراب، فإنه فرع المعنى))[١].

ويقول السمين الحلبي، في تطبيق هذا الشرط، عند قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾[النساء: ١٢]: ((ولا بد قبل التعرض للإعراب من ذكر معنى الكلالة واشتقاقها واختلاف الناس فيها، ثم نعود بعد ذلك لإعرابها، لأنه متوقف على ما ذكرنا))[٢].

ومن الأمثلة الدالة على أثر المعنى المعجمي في الوظيفة النحوية ما ذكره ابن هشام عند قوله تعالى:﴿فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ﴾ [البقرة: ٢٦٠].

قال: ((فإن المتبادر تعلق (إلى) بـ(صرهنّ)، وهذا لا يصح إذا فُسّر (صرهنّ) بـ(قطعهنّ)، وإنما تعلقه بـ(خذ)، وأما إن فُسّر بـ(أملهنّ) فالتعلق به))[٣].

والتعلق المذكور في نص ابن هشام إنما يقصد به الارتباط المعنوي الذي هو أساس العمل النحوي.

وتقول الدكتورة لطيفة النجار، وهي تؤصل لفكرة المعنى المعجمي وأثره في توجيه الإعراب عند القدماء: ((ولكن الباحث في مصنفاقم يلحظ بوضوح أن النظر في معاني الألفاظ يصدر عن إدراك عميق بالارتباط الوثيق بين الوظائف النحوية ودلالات العناصر التي تعبر عنها))[٤].

(١) الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١/ ٢١٢.

(٢) السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (٧٥٦هـ)، الدر المصون، تحقيق، د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ٣/ ٦٠٦.

(٣) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٥٣٢.

(٤) النجار، منزلة المعنى في نظرية النحو العربي، ١٢٢.

# المطلب الثاني

# تجاذب المعاني والإعراب

المعنى هو المحصلة الناتجة من تآلف مفردات التركيب مع بعضها، وللتآلف قواعد تحكمها استخلصها النحاة من استقراء كلام العرب، وقد يرد في بعض العبارات ما فيه تجاذب بين المعنى المفهوم من التركيب، وقواعد الإعراب التي قررها النحاة، وفي مثل هذا الأمر فإنّ الترجيح سيكون بالتمسك بالمعنى، ثم يُصحّح الإعراب بما يخدمه.

يقول المبرد مؤكداً أهمية المعنى وتقديمه على ما سواه في التقعيد لكلام العرب: ((وكلّ ما صلح به المعنى فهو جيد، وكل ما فسد به المعنى فهو مردود))[1].

وقد عقد ابن جني باباً في خصائصه بعنوان (باب في تجاذب المعاني والإعراب) قرر فيه أن العروة المتمسك بها في مثل هذا الأمر هو المعنى، وأما قواعد الإعراب فتُصحّح تبعاً له، وبما يخدمه، ومما جاء فيه: ((وذلك أنك تجد في كثير من المنثور والمنظوم الإعراب والمعنى متجاذبين: هذا يدعوك إلى أمر، وهذا يمنعك منه، فمتى اعتورا كلاماً مّا أمسكت بعروة المعنى، وارتحت لتصحيح الإعراب))[2].

وإيضاح ذلك بالمثالين الآتيين:

(١) المبرد، محمد بن يزيد (٢٨٥هـ)، المقتضب، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت، ٤ / ٣١١.

(٢) ابن جني، الخصائص، ٣/ ٢٥٥. وينظر، الزركشي، محمد بن عبد الله (٧٩٤هـ)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية،بيروت، ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م، ١ / ٢١٦.

قال تعالى: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٌ ۝٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾[الطارق: ٨ — ٩]:

يقول المفسرون في قوله: (على رجعه) في الهاء وجهان: أحدهما: أنه ضمير الإنسان، فيكون المعنى:إن الله على بعث الإنسان بعد موته يوم تبلى السرائر لقادر. والثاني: أنه ضمير الماء، أي: يرجع المنيّ في الإحليل أو الصّلب[١].

وقد تفرّق المفسرون والمعربون واختلفوا في البحث عن متعلق الظرف (يوم تبلى) فقدروا وأولوا، وإنما حملهم على ذلك ضعف المعنى حتى لا يقال: إنه متعلق بـ(لقادر) فيظهر من ذلك تخصيص القدرة بذلك اليوم وحده، وهو قادر في كل وقت.

وقد يقال: لِمَ البحث عن متعلق الظرف (يوم تبلى)، والمتعلق موجود في الآية، وهو قوله (رجعه)، والمعنى يقتضيه، كما ذكر المفسرون؟

قيل: نعم إن المعنى يقتضي أن يتعلق (يوم تبلى) بـ(رجعه)، ولكنه فاسدٌ من حيث الصناعة النحوية والإعراب؛ لفصلك بين المصدر ومعموله بأجنبي وهو الخبر، والفصل بين العامل ومعموله بأجنبي أمر لا يجوز. قال السمين الحلبي: ((وقيل: العامل فيه (رجعه)، وهو فاسد ؛ لأنه قد فصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهو الخبر))[٢].

فإذا كان المعنى مقتضياً لأن يتعلق الظرف بالرجع، والإعراب مانعاً من ذلك، كانت الحيلة في إبقاء المعنى على ما يقتضيه، وتصحيح الإعراب

---

(١) ينظر، ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت٣٧٠هـ)، الطارقية، تقديم وتحقيق:أ.د.محمد محمد فهمي عمر، دار الزمان، مكة، ط١، ١٤٢٧هـ-٢٠٠٦م، ١٤٢، والسمين الحلبي، الدر المصون، ١٠/٧٥٤.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ١٠/٧٥٥.

بما يخدم المعنى المتقدم، بأن نضمر ناصباً مناسباً يتناول الظرف[1].

قال السمين الحلبي: ((قوله: (يوم تبلى) فيه أوجه، وقد رتبها أبو البقاء على الخلاف في الضمير. فقال على القول بكون الضمير للإنسان: فيه أوجه، أحدها: أنه معمول لـ(قادر)، إلا أن ابن عطية قال بعد أن حكى أوجهاً عن النحاة، قال:وكلّ هذه الفِرَق فرّت من أن يكون العامل (لقادر) لئلاّ يظهر من ذلك تخصيص القدرة بذلك اليوم وحده.

الثاني: أن العامل مضمر على التبيين، أي: يرجعه يوم تبلى. الثالث:اذكر، فيكون مفعولاً به.

وعلى عوده على الماء يكون العامل فيه: اذكر))[2].

وقال تعالى:﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ يُنَادَوْنَ لَمَقْتُ ٱللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَّقْتِكُمْ أَنفُسَكُمْ إِذْ تُدْعَوْنَ إِلَى ٱلْإِيمَـٰنِ فَتَكْفُرُونَ ﴾[غافر: ١٠].

معنى الآية يقتضي أن يتعلق الظرف (إذ تدعون) بـ(مقت الله)، فيكون المعنى: إن الكافرين ينادون: إن مقت الله إياكم وقت دعوتكم إلى الإيمان وكفركم أكبر من مقتكم أنفسكم الآن. فـ (إذ تدعون) متعلقة في المعنى بقوله: (لمقت الله) ؛ فإن حملت الآية على هذا كان فيه الفصل بين المعمول الذي هو الظرف (إذ تدعون)، وبين العامل الذي هو المصدر (لمقت الله) بأجنبي ؛ لأن المبتدأ (لمقت الله) خبره (أكبر من مقتكم أنفسكم)، وقد تقدم على (إذ)، وليس بداخل في صلته، فلو أعملت

(١) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣/ ٢٥٥،جامع العلوم النحوي، علي بن الحسين الباقولي (ت٥٤٣هـ)،كشف المشكلات، تحقيق، د. عبد القادر السعدي، دار عمار، عمان، ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م، ٢/ ٤١٥.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون،٧٥٥/١٠. وينظر، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن،٥٠٧/٢.

المصدر (لمقت الله) في (إذ) لفصلت بين العامل ومعموله بخبر المبتدأ، وهو أجنبي، والفصل بين الصلة وموصولها بأجنبي لا يجوز ؛ ولأن الإخبار عنه يؤذن بتمامه، وما يتعلق به يؤذن بنقصانه[١].

فإذا كان المعنى عليه ومنع الإعراب منه، أبقيت المعنى على ما يقتضيه ولجأت إلى تصحيح الإعراب بما يناسبه من تقدير، وهذا ما فعله المعربون[٢].

قال السمين الحلبي: ((قوله: (إذ تدعون) منصوب بمقدّر، يدل عليه هذا الظاهر، تقديره: مقتكم إذ تدعون. وقدره بعضهم: اذكروا إذ تدعون.

وجوز الزمخشري أن يكون منصوباً بالمقت الأول. ورد عليه الشيخ[٣]: بأنه يلزم منه الفصل بين المصدر ومعموله بأجنبي، وهو الخبر. وقال: هذا من ظواهر علم النحو التي لا تكاد تخفى على المبتدئ فضلاً عمّن يُدعى من العجم أنه شيخ العرب والعجم))[٤].

---

(١) ينظر، القيسي، مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، مشكل إعراب القرآن، تحقيق، د. حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية، ٦٣٤، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢ / ٣٢٨.

(٢) ينظر: ابن جني، الخصائص، ٣ / ٢٥٦، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت ٦١٦هـ)، التبيان في إعراب القرآن، تحقيق، علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م، ٢/ ١١١٦.

(٣) يعني به، أبا حيان النحوي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، ينظر، البحر المحيط، ٧/٤٣٥.

(٤) السمين الحلبي، الدر المصون، ٩/٤٦١، وينظر، الزمخشري، محمود بن عمر (ت٥٣٨)، الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ،١٩٩٨م، ٥/٣٣٣.

## المطلب الثالث

## التقدير لصحة المعنى

ترد كثير من التعبيرات التي لا يستقيم فيها الإسناد على ظاهره إلا بتقدير محذوف في الكلام، وهذا المحذوف إنما حُذف للعلم به ولوضوح المعنى ؛ لأن من شأن العرب الإيجاز وتقليل الكثير إذا عرف معناه، كما يقول الفراء[1].

وفي تفسير الإعراب يُردّ هذا المحذوف ليصح معنى الكلام.

**وإيضاح ذلك بالأمثلة الآتية:**

*** قال تعالى:** ﴿أَجَعَلْتُمْ سِقَايَةَ الْحَاجِّ وَعِمَارَةَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ كَمَنْ آمَنَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ﴾[التوبة: ١٩].

يحتاج المجعولان في هذه الآية (سقاية الحاج، وعمارة المسجد)،و(من آمن بالله) أن يتصادقا ؛ لأن (السقاية والعمارة)حدث، و(من آمن) ذات، فلا بد من التقدير ليتم هذا التصادق إمّا من الأول، وإمّا من الثاني[2].

يقول أبو البركات الأنباري: ((في هذا الكلام حذف مضاف، وفي الحذف وجهان:

**أحدهما:** أن يكون الحذف من أول الكلام، وتقديره: أجعلتم

---

(١) ينظر، الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، معاني القرآن، تحقيق، الأول، نجاتي والنجار، والثاني، النجار، والثالث، شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م، ١ / ٢.

(٢) ينظر:الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٤٣٨/٢، والنحاس، معاني القرآن الكريم، ١٩٢/٣،والسمين الحلبي، الدر المصون، ٣١/٦.

أصحاب سقاية الحاج وأصحاب عمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله.

**والثاني**: أن يكون الحذف من آخره، وتقديره: أجعلتم سقاية الحاج وعمارة المسجد الحرام كإيمان من آمن بالله.

وإنما وجب تقدير الحذف ؛ ليصح المعنى))[١].

ويقول المنتجب الهمداني: ((وفي الكلام حذف مضاف، تقديره: أجعلتم أهل سقاية الحاج، وأصحاب عمارة المسجد الحرام كمن آمن بالله، تعضده قراءة من قرأ[٢]: سُقاة الحاجّ وعَمَرَةَ المسجد الحرام... ولك أن تقدر حذف المضاف من قوله: كمن آمن، تقديره: كإيمان من آمن.

فلا بد من مضاف محذوف إمّا من أوله، أو من آخره، ليكون الأول هو الثاني في المعنى؛ لأنه في الأصل مبتدأ وخبر، والجوهر لا يكون خبراً عن حدث))[٣].

***وقال تعالى:** ﴿إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ مَن يَضِلُّ عَن سَبِيلِهِۦ﴾ [الأنعام: ١١٧]:

في إعراب (مَنْ) وجوه، بعضها معوز للتأويل، وبعضها معوز للتقدير[٤]، وأرجحها معوز التقدير، يقول السمين الحلبي بعد أن ذكر الأوجه النحوية في إعرابها: ((والراجح من هذه الأقوال نصبها بفعل

---

(١) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ٣٩٦.

(٢) قراءة جماعة منهم، ابن الزبير، وابن وردان، وابن جبير، وابن محيصن. ينظر: معجم القراءات القرآنية، ٣/٣٥٨.

(٣) المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ٢/ ٤٥٤.

(٤) ينظر، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢/٢٨٦،

مضمر، وهو قول الفارسي، وقواعد البصريين موافقة له))[1].

وقد حذر الأئمة من إعرابها على ما يوحي بـه ظـاهر اللفـظ في مثيلاتها، إذ الغالب أن يكون ما بعد أفعل مضـافاً إليـه في مثـل هـذا التركيب، لكنّ هذه الإضافة في هذه الآية تؤدي إلى فساد المعنى، فجـاء التحذير منها.

قال أبو البركات الأنباري: (((من): في موضع نصب بفعل مقـدّر دل عليه (أعلم)، وتقديره: يعلم من يضل عن سـبيله... ولا يجـوز أن يكون في موضع جر ؛ لأنه يستحيل المعنى، ويصير التقدير: إن ربك هـو أعلم الضالين ؛ لأنّ أفعل إنما تضاف إلى ما هو بعض له. وذلـك كفـر محال))[2].

ويقول المنتجب الهمداني: ((ولا يجوز أن تكون (مَنْ) في موضع جر بالإضافة؛ لئلا يصير التقدير: هو أعلم الضالين ؛ لأنّ أفعل التفضـيل لا يضاف إلاّ إلى ما هو بعض له، وإذا كان كذلك يلزم أن يكون سـبحانه واحداً منهم، وذلك خطأ لا بل كفر. ونعوذ بالله من إعراب يـؤدي إلى فساد المعنى والكفر))[3].

(١) ينظر، السمين الحلبي، الدر المصون، ٥/١٢٧.

(٢) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١ / ٣٣٦-٢٣٧، وينظر:جامع العلوم، كشف المشكلات، ١/ ٤٥١.

(٣) المنتجب الهمداني، حسين بن أبي العز (ت٦٤٣هـ)، الفريد في أعراب القـرآن المجيـد، تحقيق، د.فهمي حسن النمر، ود.فؤاد علـي مخيمـر، دار الثقافـة، الدوحـة، ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م، ٢/ ٢٢٠.

* **وقال تعالى:** ﴿ وَيُحَذِّرُكُمُ ٱللَّهُ نَفْسَهُۥ ﴾[آل عمران: ٢٨ ]:

(نفسه) في الآية المتقدمة وقعت موقع المفعول الثاني، لكنّ المعنى لا يستقيم حتى يُقدّر لها محذوف مناسب.

قال الباقولي: ((قوله تعالى: (ويحذركم الله نفسه)، أي: عذاب نفسه، وحذف المضاف))[1].

وقال السمين الحلبي: (((نفسه): مفعول ثان لحذر ؛ لأنه في الأصل متعدّ بنفسه لواحد فازداد بالتضعيف آخر، وقدّر بعضهم حذف مضاف، أي: عقاب نفسه. وصرّح بعضهم بعدم الاحتياج إليه، كذا نقل أبو البقاء عن بعضهم، وليس بشيء ؛ إذ لا بدّ من تقدير هذا المضاف لصحة المعنى، ألا ترى إلى غير ما نحن فيه في نحو قولك: حذرتك نفس زيد، أنه لا بد من شيء تحذر منه كالعقاب والسطوة ؛ لأن الذوات لا يتصور الحذر منها نفسها، إنما يتصور من أفعالها، وما يصدر عنها))[2].

* **وقال تعالى:** ﴿ وَإِذْ وَٰعَدْنَا مُوسَىٰٓ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[البقرة: ٥١]:

في إعراب (أربعين ليلة) وجه صحيح واحد، وهو ليس على ظاهره، إذ لا بدّ من تقدير محذوف حتى يستقيم المعنى.

فواعد تتعدى إلى مفعولين، و(موسى) هو المفعول الأول، و(أربعين ليلة) هو المفعول الثاني، وتقديره: تمام أربعين ليلة، فحذف المضاف وأقيم

(١) جامع العلوم، كشف المشكلات، ١/ ٣٢٧.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ٣/ ١١٣. ونص أبي البقاء، (ويحذركم الله نفسه)، أي عقاب نفسه، كذا قال الزجاج، وقال غيره، لا حذف هنا). التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٢٥٣.

المضاف إليه مقامه.

ولا يجوز أن يعرب (أربعين ليلة) على ظاهره فيكون منصوباً على الظرفية ؛ لأنه يصيّر المعنى: واعدناه في أربعين ليلة، وليس المعنى على ذلك، وإنما المعنى: أن الوعد كان بتمام أربعين ليلة[1].

يقول أبو البقاء العكبري: ((وفي الكلام حذف تقديره: تمام أربعين، وليس (أربعين) ظرفاً؛ إذ ليس المعنى وعده في أربعين))[2].

ويقول السمين الحلبي: ((ولا بد من حذف مضاف، أي: تمام الأربعين، ولا يجوز أن ينتصب على الظرف ؛ لفساد المعنى))[3].

* * *

(١) ينظر:الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ٨٢.

(٢) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٦٢.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون، ١/ ٣٥٣.

# المبحث الثالث

# المعنى والأوجه النحوية

## المطلب الأول: تعدد المعنى وأثره في تعدد الأوجه النحوية

معنى المفردة هو الذي يحدد دلالتها النحوية وموقعها في الإعراب إذا تعددت دلالاتها المعجمية، وعلى هذا فتعدد الأوجه النحوية للكلمة الواحدة لا يعني أن الكلمة ذاتها بمعنى واحد قد تعددت فيها الأوجه النحوية، وإنما يعني أن تعدد المعاني التي تدل عليها اللفظة هي التي عددت أوجهها النحوية، فكل وجه نحوي له معنى يخصه، ولا تتعدد الأوجه النحوية للكلمة ذاتها دون تغيير معناها.

**ويمكن إيضاح هذا الأمر بالأمثلة الآتية:**

* **قال تعالى:** ﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِى شَىْءٍ إِلَّآ أَن تَتَّقُوا۟ مِنْهُمْ تُقَىٰةً﴾[آل عمران: ٢٨].

فكلمة (**تقاة**)، في نصبها ثلاثة أوجه مبنية على معانيها المختلفة، وهي:

**الأول:** على المصدرية.

**والثاني:** على المفعول به.

**والثالث:** على الحال.

وهذه الأوجه النحوية إنما بنيت على تفسير هذه الكلمة ودلالتها المعجمية.

فإن كانت بمعنى(الاتقاء)،فنصبها على المصدر، ووضع اسم المصدر موضع المصدر، كقوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾[نوح: ١٧].

وإن كانت بمعنى شيء يتقى، أي:أمر معيّن يجب اتقاؤه، فنصبها على المفعول به. وإن كانت جمعاً، أي بمعنى: تقيّ الذي جمعه تقاة، مثل: رام رماة، فهي منصوبة على الحال(١).

إذاً كلّ معنى أوجب وجهه النحويّ الخاص به، فمعنى (الاتقاء) له وجه النصب على المصدرية لا غير، ومعنى (الشيء المتقى) له وجه النصب على المفعولية لا غير، ومعنى (التقيّ) له وجه النصب على الحالية لا غير. إذاً فالمعنى هو الذي يحدد الوجه النحوي المناسب له.

* **وقال تعالى:** ﴿وَٱلَّذِىٓ أَخْرَجَ ٱلْمَرْعَىٰ ﴿٤﴾ فَجَعَلَهُۥ غُثَآءً أَحْوَىٰ﴾[الأعلى: ٤–٥].

في إعراب (أحوى) وجهان:

**الأول:** صفة لغثاء.

**والثاني:** حال من المرعى.

وهذان الوجهان إنّما بُنيا على الاختلاف في معنى (أحوى)، فمن قال: إن معناها الأسود من الجفاف واليبس، قال: هي صفة لـ (غثاء)، لا غير.

ومن قال: إن معناها أنه الأسود من شدة الخضرة جعلها حالاً من المرعى، لا غير(٢). فمعنى الكلمة هو الذي حدّد وجهها النحويّ، وليس الوجهان لكلمة واحدة بمعنى واحد.

---

(١) ينظر:السمين الحلبي، الدر المصون، ٣/ ١٠٩، والزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١ / ٢١٢.

(٢) ينظر:الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١ / ٢١٢.

* **وقال تعالى:** ﴿كَيْفَ نُكَلِّمُ مَن كَانَ فِي ٱلْمَهْدِ صَبِيًّا﴾[مريم: ٢٩]:

(كان) في الآية تحتمل أوجهاً من المعاني، وتبعاً لمعناها يكون عملها فيما بعدها، وهذه الأوجه هي:

**الأول:** أن تكون بمعنى حدث، فيكون (صبياً) منصوباً على الحال من الضمير المستتر في كان.

**الثاني:** أن تكون بمعنى صار، فيكون (صبياً) منصوباً ؛ لأنه خبر صار.

**الثالث:** أن تكون صلة، فيكون (صبياً) منصوباً على الحال، والعامل فيه على هذا الاستقرار الذي يتعلق به الجار والمجرور.

وقد منع النحاة أن تكون (كان) هنا ناقصة على بابها ؛ لأنه لا اختصاص لعيسى في ذلك ؛ لأنه ما من أحد إلا كان صبياً في المهد في يوم من الأيام، ثم يتكلمون بعد ذلك، وإنما العجب من كلام من وجد وصار في حال الصبي في المهد[1].

يقول الباقولي: ((ولا يجوز أن يكون (كان) على بابها ؛ لأن ذلك لا يختص بعيسى، ألا ترى أن كلّ أحد كان صبياً في مهده يوماً من الأيام، وإنما تعجبوا من كلام مع من صار في هذا الوقت في المهد صبياً))[2].

إذا فالأوجه النحوية التي ينصب (صبياً) لأجلها تعددت تبعاً لتعدد معنى العامل الذي تعقلت به، فكل وجه مبني على معنى من المعاني، وليست هذه الأوجه لمعنى واحد فقط.

(١) ينظر:الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢ / ١٢٤،والمنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ٣/ ٣٩٧.

(٢) جامع العلوم، كشف المشكلات، ٢/ ٧٦.

* **وقال تعالى:** ﴿وَإِن كَانَ رَجُلٌ يُورَثُ كَلَٰلَةً﴾[النساء:١٢]:

أشكل إعراب (كلالة) على كثير من المعربين بسبب اختلافهم في معناها، حتى جعلها ابن هشام مثالاً لضرورة معرفة المعنى قبل الإعراب. وقصة إعراب هذه الكلمة كما يرويها ابن هشام في المغني: ((قال الشلوبين: حُكيَ لي أن نحويّاً من كبار طلبة الجزولي سئل عن إعراب (كلالة) من قوله تعالى: (وإن كان رجل يورث كلالة أو امرأة)، فقال: أخبروني ما الكلالة ؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أب فما علا، ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذاً تمييز))[١]، ثم عقب ابن هشام على هذه الحكاية بقوله: ((لقد أصاب النحوي في سؤاله وأخطأ في جوابه))[٢].

والذي يهمّنا من هذه الآية، هو تعدد أوجه إعرابها تبعاً لاختلاف معناها وتفسيرها، وفيها من الأوجه:

**الأول:** حال من الضمير في يورث، والكلالة على هذا اسم للميت الذي لم يترك ولداً، ولا والداً[٣].

**الثاني:** حال من الضمير في يورث، أو خبر لكان الناقصة، على تقدير حذف مضاف، تقديره: وإن كان رجل يورث ذا كلالة، فذا: حال، أو خبر كان. والكلالة على هذا اسم للورثة الذين ليس فيهم ولد ولا والد[٤].

---

(١) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٥٢٨.

(٢) المصدر نفسه، ٢/ ٥٢٨.

(٣) ينظر، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٣٣٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٥٢٩.

(٤) ينظر:العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٣٣٦، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٥٢٩.

**الثالث**: مفعول به ثان ليورث، وهذا على تفسير الكلالة بالمال الموروث[١].

**الرابع**: مفعول لأجله، وهذا على تفسير الكلالة بالقرابة[٢].

**الخامس**: نعت لمصدر محذوف، وهذا على تفسير الكلالة بالوراثة، والتقدير: يورث وراثة كلالة[٣].

**السادس**: تمييز، وهذا على معنى الكلالة الأول، وهذا الإعراب ذكره مكي بن أبي طالب القيسي في مشكله[٤]، وقد رده كثير من الأئمة لبعده[٥].

فالمعنى في هذه الكلمة من هذه الآية قد أوجب هذا الاختلاف في هذه الأوجه النحوية المتنوعة، وكل معنى له وجهه النحوي الخاص.

* * *

(١) ينظر، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٣٣٦.

(٢) ينظر، الزمخشري، محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، الكشاف، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ،١٩٩٨م، ٢/ ٣٨، وابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٥٢٩.

(٣) ينظر:السمين الحلبي، الدر المصون، ٣/ ٦٠٩.

(٤) ينظر:القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١٩٢.

(٥) ينظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٥٢٨، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٣/ ٦٠٩.

## المطلب الثاني

## تعدد الأوجه النحوية وأثره في تغيير المعنى

إن المفردة ضمن تركيبها النحوي قد تحتمل أكثر من وجه نحـــوي، وكل وجه من هذه الأوجه يكمن وراءه معنى مستقل يختلف عن معـــاني بقية الأوجه، لأن كل وجه نحوي إنما هو تعبير عن الوظيفة النحوية الـــتي تؤديها هذه المفردة ضمن التركيب النحوي العام، وتبعاً لهـــذه الوظيفـــة النحوية ستتغير دلالة المفردة ومن ثم دلالة التركيب.

**وإيضاح ذلك بالأمثلة الآتية:**

* **قال تعالى:** ﴿ ٱللَّهُ ٱلَّذِى رَفَعَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ بِغَيْرِ عَمَدٍ تَرَوْنَهَا ﴾ [الرعد: ٢]:

في إعراب جملة (ترونها) وجهان:

**الأول:** أن تكون في موضع نصب علـــى الحـــال مـــن (الســـموات)، والمعنى:ليس ثمّة عمد.

**الثاني:** أن تكون في موضع جر صفة لـــ (عمد)، والمعنى: هناك عمد لا ترى.

وإيضاح الأمر أن الجار والمجرور (بغير) يجوز أن يتعلق بـــ(رفـــع)، فيكون في محل نصب على الحال من السموات، أي رفعها خاليـــة مـــن عمد، ويجوز أن يكون متعلقاً بـــ(ترونها)، وترونها: جملة فعلية يجـــوز أن تكون في موضع نصب على الحال من السموات، فيكون المعنى: أنه ليس ثم عمد ألبتة، ويجوز أن تكون في موضع جر لأنها صفة لعمد، ويكـــون المعنى: أن ثم عمداً، ولكن لا ترى[1].

---

(١) ينظر، الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢ / ٤٧، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٧ / ٨-١٠.

إذاً معنى الجملة (تروهٰا) واحدٌ لا لبس فيه، ولكنّ وجهه النحـــويّ هو الذي يغير دلالة التركيب العام للجملة.

* **وقال تعـــالى:** ﴿ وَإِذْ قُلْتُمْ يَٰمُوسَىٰ لَن نُّؤْمِنَ لَكَ حَتَّىٰ نَرَى ٱللَّهَ جَهْـرَةً ﴾ [البقرة: ٥٥]:

في نصب قوله: (جهرة) أوجه، وكلّ وجه له دلالته وتأثيره الخاص على التركيب العام للجملة، مع أن معنى المفردة لهذه الكلمة واحدٌ، فمن أوجه النصب(١):

**الأول:** أن يكون مصدراً في موضع الحال من اســـم الله تعـــالى، والمعنى: نراه ظاهراً غير مستور.

**الثاني:** أن يكون مصدراً في موضع الحال من التاء والميم في (قلتم)، والمعنى: قلتم ذلك مجاهرين.

**الثالث:**أن يكون مصدراً في موضع الحال من فاعل (نـــرى)، أي: ذوي جهرة.

**الرابع:** أن يكون مصدراً منصوباً بفعل محذوف، والتقدير: جهرتم جهرة.

نلاحظ أن معنى (جهرة) واضح لم يتغير فهو في كل ما تقدم مصدر من الجهر، ولكنّ الدلالة العامة للتركيب تتغير تبعاً لتغيير الوجه النحـــوي الذي نقصده، وقد تبين ذلك جلياً فيما تقدم.

* **وقال تعالى:** ﴿ إِنَّآ أَرْسَلْنَٰكَ بِٱلْحَقِّ بَشِيرًا وَنَذِيرًا ﴾[البقرة: ١١٩]:

في موضع الجار والمجرور (بالحق) أوجه، كل وجه يعطـــي دلالتـــه

---

(١) ينظر، الزمخشري، الكشاف، ١/ ٢٧٠، والعكبري، التبيان في إعراب القـــرآن، ١/ ٦٤، والسمين الحلبي، الدر المصون، ١/ ٣٦٧.

الخاصة، وهي[1]:

**الأول**: أن يكون في موضع نصب على الحال من المفعول، الذي هو الكاف في أرسلناك، والمعنى: أرسلناك ومعك الحق.

**الثاني**: أن يكون في موضع نصب على الحال من الفاعل المستتر في أرسلناك، والمعنى: أرسلناك ومعنا الحق.

**الثالث**: أن يكون في موضع نصب مفعولاً له[2]، والمعنى: أرسلناك بسبب إقامة الحق.

فمعنى الجار والمجرور في ذاته واحدٌ لا يتغيّر، ولكن وظيفته النحوية، وتعلقه بما قبله هي التي تغيّر المعنى العام للتركيب. فكل وجه نحوي يحتم دلالة معينة تختلف عن الوجه الآخر مع اتفاقهما في المعنى المعجمي لمفردة (الحقّ).

* * *

(١) ينظر:العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١/ ١١٠، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٢/ ٩٢.

(٢) إنما أعرب مفعولاً لأجله مع أنه جار ومجرور؛ لأنه إعراب للموضع؛ إذ معنى السببية المتحصّلة من الباء كالسببية المتحصّلة من اللام عندما يجر بها المفعول لأجله في المواضع المعروفة.

## المطلب الثالث

## المعنى وأثره في الترجيح بين الأوجه النحوية

الأوجه النحوية التي تذكر في كلمة معينة في تركيب معين، إنما تعبر عن المعاني المتنوعة التي يدل عليها كلّ واحد من هذه الأوجه، لذا كـــان قوة المعنى ضابطاً مهمّاً في التفضيل والترجيح بين هذه الأوجه.

**وإيضاح هذا الأمر بالأمثلة الآتية:**

* **قال تعالى:** ﴿ فَقَالَ إِنِّيٓ أَحۡبَبۡتُ حُبَّ ٱلۡخَيۡرِ عَن ذِكۡرِ رَبِّي ﴾[ص: ٣٢]:

ذكر النحاة لنصب (حبّ الخير) وجهين[1]:

**الأول:** أن يكون منصوباً على أنه مفعول به.

**الثاني:** أن يكون منصوباً على المصدر، ووضع (حبّ)، وهو اســـم مصدر، موضع المصدر وهو (الإحباب).

وكل وجه له دلالته المستقلة الخاصة التي تنسجم مع بقية مفـــردات التركيب، وتؤدي معنى عاماً معيناً، ولكن هذه المعاني قد تتفاوت في القوة والدقة وكمال المعنى. ففي الآية المتقدمة ذكر النحاة أن الوجه الأول أوجه الوجهين ؛ لأن المعنى: إني آثرت حبّ الخير، لا أنه أحب حباً مثل حـــبّ الخير[2]، يقول مكي القيسي: ((قوله:(حبّ الخير) هو مفعول به، ولـــيس

(١) ينظر، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١١٠٠. وذكر الباقولي، وتابعه أبو البقاء، وجها ثالثاً نسبه لأبي علي الفارسي، وهو أن يكون (أحببت) بمعنى، قعدت، ولزمـــت، وقوله، (حب الخير) مفعول له، أي، لزمت الأرض لحب الخير معرضا عن ذكـــر ربي. ينظر: كشف المشكلات، ٢/ ٢٦٣، والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١١٠٠. ولا يخفى ما فيه من التكلف لذا أعرضت عن ذكره في المتن.

(٢) ينظر:الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢ / ٣١٥

بمصدر ؛ لأنه لم يخبر أنه أحب حباً مثل حبّ الخير، إنما أخبر أنه آثر حبّ الخير، وقد قيل: هو مصدر، وفيه بعد في المعنى))[1]، وقال أبو البركات الأنباري: ((وحمل الكلام مع وجود الاحتمال على زيادة فائدة معنى أولى))[2].

* **وقال تعالى:** ﴿ وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ ﴾ [الشورى: ٣٠]:

تحتمل (ما) الأولى على قراءة من حذف الفاء في قوله (فبما)[3] وجهين[4]:

**الأول:** أن تكون بمعنى الذي.

**الثاني:** أن تكون شرطية، ولم تعمل في الفعل شيئاً؛ لأنها دخلت على لفظ الماضي، فلذلك حذفت الفاء في جوابها.

فاحتمالية (ما) في الآية لأكثر من معنى أوجد لها أكثر من باب نحويّ، فقد تكون اسماً موصولاً وما بعده صلة تعرفه، وقد تكون اسماً شرطياً، وكل وجه نحوي له معنى يتناسب مع معاني مفردات التركيب

(١) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢/١٧١.

(٢) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ١٧١.

(٣) هي قراءة، نافع، وابن عامر. ينظر:أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤هـ)،التيسير في القراءات السبع، تحقيق، د.حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م، ٤٥٠.

(٤) ينظر، ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن عطية، (ت ٥٤١هـ)،المحرر الوجيز، تحقيق، الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، قطر، ط٢، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م، ٧/ ٥١٨، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٣٤٩ والعكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١١٣٣.

ليتحصل من المجموع معنى خاصاً بكل وجه، وقد رجح معربو القـــرآن الوجه الثاني لقوة معناه.

يقول أبو البركات الأنباري: ((وجعلها شرطية أولى من جعلها بمعنى (الذي) ؛ لأنها أعمّ في كل مصيبة، فكان أقوى في المعنى وأولى))[١].

* **قال تعالى:** ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٞ ٨ يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾[الطارق: ٨ — ٩]:

ذكر النحاة أن الظرف (يوم تبلى) يجوز أن يتعلق بأحد أمرين:

**الأول:** فعل مقدّر يدل عليه قوله: (رجعه)، وتقديره: يرجعه (يوم تبلـــى السرائر).

**الثاني:** أن يتعلّق بقوله: (لقادر)، قال أبو محمد مكـــي القيســـي: (((يوم) ظرف، والعامل فيه: لقادر، ولا يعمل فيه رجعه ؛ لأنك كنـــت تفرق بين الصلة والموصول بخبر إن، وهذا على قول من قـــال: رجعـــه، بمعنى: بعثه وإحيائه بعد موته))[٢].

ولكن ربط القدرة على الإرجاع بـــ(يوم تبلى السرائر) لا يرتضيه بعض المعربين ؛ لأنه قادر على ذلك في كل وقت، فما فائدة هذا التقييد، يقول السمين الحلبي عن إعراب (يوم تبلى): ((فيه أوجه، أحـــدها: أنـــه معمول لــــ(قادر)، إلا أن ابن عطية قال بعد أن حكى أوجهاً عن النحاة، قال: وكل هذه الفِرَق فرّت من أن يكون العامل (لقادر) لئلا يظهر مـــن ذلك تخصيص القدرة بذلك اليوم وحده))[٣].

(١) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٣٤٩. وينظر: القيسي، مشكل إعـــراب القرآن، ١٩٢/٢.

(٢) القيسي، مشكل إعراب القرآن،٣٤٩/٢.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون، ٧٥٥/١٠.

إذاً فضعف المعنى الذي تخيّلوه من تعلق (يوم) بـــ(لقادر) هو الذي حملهم على الفرار منه والبحث عن عامل آخر يتعلق به، وإن كان معوزاً إلى التقدير والتأويل.

يقول أبو البركات الأنباري بعد أن ذكر هذين الوجهين: ((والوجه الأول أوجه؛ لأن الله قادر في جميع الأوقات، فأي فائدة في تعـــيين هـــذا الوقت؟))[1].

* **وقال تعالى:** ﴿ٱدۡعُواْ رَبَّكُمۡ تَضَرُّعٗا وَخُفۡيَةًۚ إِنَّهُۥ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُعۡتَدِينَ ﴿٥٥﴾ وَلَا تُفۡسِدُواْ فِي ٱلۡأَرۡضِ بَعۡدَ إِصۡلَٰحِهَا وَٱدۡعُوهُ خَوۡفٗا وَطَمَعًاۚ إِنَّ رَحۡمَتَ ٱللَّهِ قَرِيبٞ مِّنَ ٱلۡمُحۡسِنِينَ﴾[الأعراف: ٥٥ – ٥٦].

يجوز في المنصوبات الأربعة في الآية المتقدمة التي هـــي: (تضـــرعاً، وخفيةً)، و (خوفاً، وطمعاً) ثلاثة أوجه[2]:

**الأول:** الحالية.

**والثاني:** المفعول لأجله.

**والثالث:** النصب على المصدر.

وقد كان للمعنى أثره في اختيار أوجَهِ هذه الوجوه عنـــد المعـــربين والمفسرين، يقول ابن القيّم بعد ذكره للأوجه المحتملة: ((والصـــحيح في هذا أنه منصوب على الحال، والمعنى عليه ؛ فإن المعـــنى ادعـــوا ربكـــم

(١) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٥٠٧، وينظر، المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ٤ / ٦٥٧.

(٢) ينظر:القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١/٣٣٠، والأنباري، البيان في غريـــب إعـــراب القرآن، ١/٣٦٥، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٥/٣٤٤، والعيساوي، علم إعـــراب القرآن تأصيل وبيان، ٢٤٧.

متضرعين إليه خائفين طامعين... ومما يدلك على هذا أنك تجد مثل هذا صالحاً وقوعه جواباً لكيف، فإذا قيل: كيف أدعوه ؟ قيل: تضرعاً وخفية، وتجد اقتضاء كيف لهذا أشد من اقتضاء (لِمَ)، ولو كان مفعولاً له لكـــان جواباً لــ (لِمَ)، ولا تحسن هنا، ألا ترى أن المعنى ليس عليــه ؛ فإنـــه لا يصح أن يقال: لِمَ أدعوه ؟ فيقول: تضرعاً وخفية، وهذا واضح. ولا هو انتصاب على المصدر المبين للنوع الذي لا يتقيد به الفاعل لما ذكرنا مـــن صلاحيته جواباً لكيف.

وبالجملة، فالمصدرية في هذا الباب لا تنافي الحال، بل الإتيان بالحال ههنا بلفظ المصدر يفيد ما يفيده المصدر مع زيادة فائدة الحال، فهـــو أتم معنى ولا تنافي بينهما. والله أعلم))[1].

* **قال تعالى:** ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧]:

فـــ(حِجّ البيت) مبتدأ، خبره في أحد المجرورين قبله، (لله)، أو (على الناس)[2].

والمعنى الذي سيقت من أجله الآية وهو بيان فرض الحـــج علـــى الناس، يرجح أن يكون الخبر (على الناس)، يقول ابن القيّم: ((والـــذي يقتضيه المعنى أن يكون في قوله: على الناس؛ لأنه وجـــوب، والوجـــوب يقتضي على، ويجوز أن يكون في قوله: ولله، لأنـــه يتضـــمن الوجـــوب

(١) ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـــ)، بدائع الفوائد، تحقيق، علي بن محمد العمران، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائـــد، مكـــة المكرمـــة، ط١، ١٤٢٥هـــ، ٣ / ٨٥٩-٨٦٠.

(٢) ينظر:السمين الحلبي، الدر المصون، ٣/ ٣٢٣.

والاستحقاق، ويرجح هذا التقدير أن الخبر محـط الفائـدة وموضـعها، وتقديمه في هذا الباب في نية التأخير، وكـان الأحـق أن يكـون ولله، ويرجح الوجه الأول بأن يقال: قوله: حج البيت علـى النـاس أكثـر استعمالا في باب الوجوب من أن يقال: حج البيت لله، أي: حق واجب لله، فتأمله))[1].

وفي الآية ترجيح آخر يعود إلى المعنى أيضاً في إعراب (مَنْ)، ففـي إعرابها وجوه، منها:

**الأول**: الجرّ على أنها بدل من الناس.

**الثاني**: الرفع، وفي رفعها وجهان: ((أحدهما:أن يكون في موضـع رفع ارتفع بالمصدر ارتفاع الفاعل بفعله، والمصدر مضاف إلى المفعـول، وهو حج البيت، وتقديره:ولله على الناس أن يحج النـاس البيـت مـن استطاع إليه سبيلاً، ويجوز إضافة المصدر إلى المفعول كما تجوز إضافته إلى الفاعل... والثاني: أن تكون (منْ) شرطية في موضـع رفـع بالابتـداء، واستطاع في موضع جزم ب(مَنْ)، والجواب محذوف، وتقـديره:فعليـه الحج))[2].

وكونها فاعلاً بالمصدر مردود من حيث الصناعة، ومن حيث المعنى، أما من حيث الصناعة، ((فلأنه إذا اجتمع فاعل ومفعول مـع المصـدر العامل فيهما فإنما يضاف المصدر لمرفوعه دون منصوبه، فيقال: يعجبـني ضرب زيدٍ عمراً، ولو قلت: يعجبني ضرب عمروٍ زيـدٌ لم يجـز إلا في

---

(١) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ٢/ ٤٥٥-٤٥٦.

(٢) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢١٣/١، وينظر، السمين الحلبي، الدر المصون، ٣٢١/٣.

الضرورة... والقرآن لا يحمل على ما في الضرورة ولا على ما فيه ضعف))[١]، والذي يهمّنا هو الوجه المعنوي.

يقول ابن هشام: ((قول ابن السيد في قوله: (من استطاع إليه سبيلا) إن (مَنْ) فاعل بالمصدر، ويرده أن المعنى حينئذ: ولله على الناس أن يحج المستطيع ؛ فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضعف من جهة الصناعة))[٢].

يقول ابن القيّم: ((وأما قوله: من، فهي بدل، وقد استهوى طائفة من الناس القول بأنها فاعل بالمصدر، كأنه قال: أن يحج البيت من استطاع إليه سبيلا، وهذا القول يضعف من وجوه: منها: أن الحج فرض عين، ولو كان معنى الآية ما ذكروه لأفهم فرض الكفاية ؛ لأنه إذا حج المستطيعون برئت ذمم غيرهم ؛ لأن المعنى يؤول إلى: ولله على الناس أن يحج مستطيعهم، فإذا أدى المستطيعون الواجب لم يبق واجباً على غير المستطيعين، وليس الأمر كذلك، بل الحج فرض عين على كل أحد، حج المستطيعون أو قعدوا، ولكن الله سبحانه عذر غير المستطيع بعجزه عن أداء الواجب، فلا يؤاخذ به، ولا يطالبه بأدائه، فإذا حج أسقط الفرض عن نفسه، وليس حج المستطيعين بمسقط للفرض عن العاجزين.

وإن أردت زيادة إيضاح فإذا قلت: واجب على أهل هذه الناحية أن يجاهد منهم الطائفة المستطيعة للجهاد، فإذا جاهدت تلك الطائفة انقطع تعلق الوجوب على غيرهم.

وإذا قلت: واجب على الناس كلهم أن يجاهد منهم المستطيع، كان

---

(١) السمين الحلبي، الدر المصون، ٣/٣٢٢.

(٢) ابن هشام، مغني اللبيب، ٢/ ٥٣٦.

الوجوب متعلقا بالجميع، وعذر العاجز بعجزه، ففي نظم الآية على هــذا الوجه دون أن يقال: ولله حج البيت على المستطيعين، هذه النكتة البديعة فتأملها))[1].

* **قال تعالى:** ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾[القمر: ٤٩]:

قد يستعظم المرء أن حركة نحوية واحدة يكون له هــذا الأثــر العقديّ الكبير كالذي وقع في هذه الآية، يقول السمين الحلبي: ((وقــد تنازع أهل السنة والقدرية الاستدلال بهذه الآية: فأهل السنة يقولون: كلُّ شيء مخلوقٌ لله تعالى بقَدَر، ودليلهم قراءة النصب ؛ لأنه لا يُفسَّر في هذا التركيب إلا ما يصح أن يكون خبراً لو رُفع الأول على الابتداء. وقــال القدرية: القراءة برفع (كلٌّ)، و(خلقناه) في موضع الصفة لــ (كل)، أي: إن أمرنا أو شأننا: كلُّ شيء خلقناه فهو بقدر أو بمقدار، وعلى حدّ ما في هيئتِه وزمنه))[2].

بل كانت هذه الآية بحركتها مادة الاختبار للتفريق بين أهل الســنة وبين من رمي بالقدر!

روى أبو القاسم الزجاجيّ عن أبي جعفــر الطــبري أنــه قــال: ((حضرت مجلس المازني، وقد قيل له: لم قلَّتْ روايتك عن الأصــمعي ؟ فقال: رُميت عنده بالقَدَر، والميل إلى مذاهب أهل الاعتزال. فجئته يوماً، وهو في مجلسه، فقال لي: ما تقول في قول الله عز وجل:(إنا كلَّ شــيء خلقناه بقدر)؟ فقلت: سيبويه يذهب إلى أن الرفع أقوى من النصــب في

(١) ابن قيم الجوزية، بدائع الفوائد، ٢ / ٤٥٦٤٥٧.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ١٠/ ١٤٨.

العربية ؛ لاشتغال الفعل بالمضمر ؛ لأنه ليس هاهنا شيء هو بالفعل أولى، ولكن أبت عامّة القراء إلا النصب، ونحن نقرؤها كـذلك اتباعاً؛ لأن القراءة سنة.

فقال لي: ما الفرق بين الرفع والنصب في المعنى ؟ فعلمت مـراده، وخشيت أن يغري العامة بي فقلت: الرفع بالابتداء، والنصب بإضـمار فعل، وتعاميت عليه))[1].

وممّا سبق نعلم أن اختلاف القراءة بالرفع والنصب في (كلّ) هـو سبب التنازع للاستدلال بهذه الآية، وزيادة في الإيضاح أقول: في الآيـة قراءتان:

**الأولى:** قراءة العامة، بنصب (كلّ) على الاشتغال.

**والثانية:** قراءة برفع (كلّ) على الابتداء، وبها قرأ قوم من أهل السنة[2].

أما الرفع فهو الوجه في العربية في مثل هذه المسائل، قـال أبـو الفتح: ((هو الوجه في العربية، وقراءتنا بالنصب مع الجماعة))[3].

وقال مكي القيسي: ((كان الاختيار على أصول البصـريين رفـع (كلّ)، كما أن الاختيار عندهم في قولك:زيد ضربته الرفع، والاختيـار عند الكوفيين النصب فيه بخلاف قولنا: زيد أكرمته ؛ لأنه قد تقـدم في

(١) الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ)، مجالس العلماء، تحقيـق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م، ٢٢٤.

(٢) هي قراءة أبي السّمّال. ينظر، د. أحمد مختار عمر، ود.عبد العال سالم مكـرم، معجـم القراءات القرآنية، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م، ٧ / ٤١.

(٣) ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، المحتسب،، تحقيق، علـي النجـدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٩٦٩م، ٢/ ٣٠٠، وينظر:ابن عطيـة، المحرر الوجيز، ٨/ ١٥٤، والمنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ٤/ ٤٠٠.

الآية شيء عمل فيما بعده وهو (إن)، والاختيار عندهم النصب فيه))[1].

إن المعنى الموهم الذي استدل به أهل الزيغ على قراءة الرفع هو الذي رجح قراءة النصب، بل أوجبها عند بعضهم، يقول السمين الحلبي: ((وقد رجح الناس بل بعضهم أوجب النصب، قال: لأن الرفع يوهم ما لا يجوز على قواعد أهل السنة.

وذلك لأنه إذا رُفع (كل شيء) كان مبتدأ، و(خلقناه) صفة لـ (كلّ)، أو لـ(شيء)، و(بقدر) خبره. وحينئذ يكون له مفهوم لا يخفى على متأمله، فيلزم أن يكون الشيء الذي ليس مخلوقاً لله لا بقدر، كذا قدره بعضهم))[2].

ويقول أبو البقاء مرجحاً قراءة النصب: ((وإنما كان النصب أقوى لدلالته على عموم الخلق، والرفع لا يدل على عمومه، بل يفيد أن كل شيء مخلوق فهو بقدر))[3].

ومن قبلهما قال الإمام أبو محمد مكي القيسي: ((وقد أجمع القراء على النصب، في (كلّ) على الاختيار فيه عند الكوفيين ليدُلّ ذلك على عموم الأشياء المخلوقات أنها لله بخلاف ما قاله أهل الزيغ:إنّ ثمّ مخلوقات لغير الله، تعالى الله عن ذلك، وقوله تعالى: (الله خالق كل شيء) يرد قولهم، وإنما دلّ النصب في (كلّ) على العموم ؛ لأن التقدير: إنا خلقنا

---

(١) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٧٠١-٧٠٢.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ١٠ / ١٤٦، وينظر:جامع العلوم، كشف المشكلات، ٢/ ٣٤٣. أقول، وللرفع وجه مقبول ليس فيه مطعن، وهو أن يكون (كل شيء) مبتدأ، وجملة (خلقناه بقدر) خبر له، والمبتدأ والخبر في موضع خبر إنّ.

(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١١٩٦، وينظر: السمين الحلبي، الدر المصون، ١٠ / ١٤٦.

كلّ شيء خلقناه بقدر، فخلقناه: تأكيد وتفسير لـ (خلقنا) المضمر الناصب لـ (كلّ)، وإذا حذفته وأظهرت الأول صار التقدير: إنا خلقنا كلّ شيء بقدر، فهذا لفظ عام يعم جميع المخلوقات. ولا يجوز أن يكون (خلقناه) صفة لشيء ؛ لأن الصفة والصلة لا يعملان فيما قبل الموصوف ولا الموصول، ولا يكونان تفسيراً لما يعمل فيما قبلهما، فإذا لم يكن (خلقناه) صفة لـ(شيء)، لم يبق إلا أنه تأكيد وتفسير للمضمر الناصب لـ(كلّ)، وذلك يدل على العموم))[1].

ومما شابه ما تقدم إلا أن الاختيار فيه للرفع ؛لأن المعنى عليه، قوله تعالى بعد الآية المتقدمة: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ ﴾[القمر: ٥٢].

فـ (كلّ) في هذه الآية لم يُختلف في رفعه ؛ ((قالوا: لأن نصبه يؤدي إلى فساد المعنى لأن الواقع خلافه، وذلك أنك لو نصبته لكان التقدير: فعلوا كل شيء في الزبر، وهو خلاف الواقع؛ إذ في الزبر أشياء كثيرة جداً لم يفعلوها. وأما قراءة الرفع فتؤدي: أن كلّ شيء فعلوه هم ثابت في الزبر، وهو المقصود فلذلك اتفق على رفعه))[2].

وللطافة هذين الموضعين ودقتهما ومكانة علم العربية في فهمهما قال السمين الحلبي معلقاً بعدهما:((وهذان الموضعان من نكت المسائل العربية التي اتفق مجيئُها في سورة واحدة في مكانين متقاربين، ومما يدلّ على جلالة علم الإعراب وإفهامه المعاني الغامضة، والجاهلون لأهل العلم أعداء))[3].

---

(١) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٧٠٢، وينظر:السمين الحلبي، الدر المصون، ١٠ / ١٤٦-١٤٧.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ١٠ / ١٤٧.

(٣) السمين الحلبي، الدر المصون، ١٠/ ١٤٩.

وإذا كان المعنى عاملاً مؤثراً في الترجيح بين الأوجه النحوية الجائزة، فهو كذلك قد يكون حكما في تضعيف وجه نحوي دون غيره، ويتضح ذلك من خلال الآيات الآتية:

* **قال تعالى:** ﴿وَمَآ أُنزِلَ عَلَى ٱلْمَلَكَيْنِ﴾[البقرة: ١٠٢]:

ذكر النحاة في إعراب (ما)أربعة أوجه، هي[1]:

**الأول:** أن تكون (ما) بمعنى (الذي) في موضع نصب عطفاً على السحر، فيكون المعنى: يعلمون الناس السحر، والمنزّل على الملكين.

**الثاني:** أن تكون(ما) موصولة أيضاً، ومحلها النصب لكن عطفاً على (ما) في قوله تعالى: (واتبعوا ما تتلو الشياطين)، فيكون المعنى: واتبعوا ما تتلو الشياطين، وما أنزل على الملكين، وعلى هذا فما بينهما اعتراض.

**الثالث:** أن تكون في موضع جر بالعطف على (ملك سليمان)، فيكون المعنى: افتراء على ملك سليمان، وافتراء على ما أنزل على الملكين.

**الرابع:** أن تكون (ما) حرف نفي، أي: لم ينزل على الملكين إباحة السّحر، وهو عطف على قوله تعالى:(وما كفر سليمان).

يقول أبو البركات الأنباري معقباً على الوجه الأخير: ((وهذا الوجه ضعيف جداً ؛ لأنه خلاف الظاهر والمعنى، فكان غيره أولى))[2]. إذا فالوجه النحوي الرابع الذي يتحصل منه معنى عدمِ نزول السحر

(١) ينظر:الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١/١٨٣، والقيسي، مشكل إعراب القرآن، ١/١٤٥، والأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ١١٤،والمنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ١/ ٣٤٩، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٢/ ٣١.

(٢) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ٢/٢٦٩، وينظر، السمين الحلبي، الدر المصون، ١٠/٣٢١.

المخالف المعنى العام للآية، الذي يدل على نزول السحر وتأثيره، كان السبب في تضعيف أبي البركات الأنباري له.

* وفي **قوله تعالى:** ﴿يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ﴾[الصف: ١٢]:

الوجه في جزم (يغفرْ) في الآية أنه جواب لأمر مؤول كامن في الفعل المضارع، فقوله تعالى: (تؤمنون بالله...وتجاهدون) ((هذا عند المبرد لفظه لفظ الخبر، ومعناه الأمر، كأنه قال: آمنوا وجاهدوا، ولذلك قال: (يغفر لكم... ويدخلكم) بالجزم ؛ لأنه جواب الأمر، فهو محمول على المعنى، ودل على ذلك أن في حرف عبد الله، (أي ابن مسعود): آمنوا على الأمر))[١].

وذهب بعضهم إلى أن (يغفر) مجزوم لأنه جواب الاستفهام في الآية السابقة، وهي قوله: (هل أدلّكم...)،وليس الأمر كذلك، والمعنى لا يشهد بصحته ؛ لأن التقدير حينئذ: إن دللتكم على تجارة يغفر لكم، وقد دلّ كثيراً على الإيمان، ولم يؤمنوا، ولم يغفر لهم[٢].

قال أبو البقاء العكبري: ((وقال الفراء: هو جواب الاستفهام على اللفظ، وفيه بعد ؛ لأن دلالته إياهم لا توجب المغفرة لهم))[٣].

وقال الزجاج: ((وقد غلط بعض النحويين فقال: هذا جواب (هل)، وهذا غلط بيّن، ليس إذا دلهم النبي على ما ينفعهم غفر الله لهم، إنما يغفر الله لهم إذا آمنوا وجاهدوا، فإنما هو جواب تؤمنون بالله ورسوله

(١) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١ / ١١٤.
(٢) ينظر: الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢ / ٤٣٦.
(٣) العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ٢/ ١٢٢١،، ونص الفراء، (وقوله، (يغفر لكم)، جزمت في قراءتنا في هل). ينظر، معاني القرآن، ٣/١٥٤.

وتجاهدون يغفر لكم))[1].

* **وقال تعالى:** ﴿ فَٱصۡفَحۡ عَنۡهُمۡ وَقُلۡ سَلَٰمٞۚ ﴾ [الزخرف: ٨٩]:

ذهب الفراء إلى أن (سلام) مبتدأ، وخبره محذوف والتقدير: سلام عليكم، قال في معانيه: ((رفع (سلام) بضمير عليكم، وما أشبهه))[2].

قال أبو محمد مكي القيسي: ((وقال الفراء معناه: وقل سلام عليكم، وهذا مردود، لأن النهي قد أتى أن لا يبدؤوا بالسلام))[3].

والوجه النحوي الذي يستقيم به المعنى العام للآية: أن (سلام) خبر لمبتدأ محذوف، قال أبو البركات الأنباري: ((سلام، مرفوع لأنه خبر مبتدأ محذوف، وتقديره: أمري سلام، أي: مسالمة منكم، وليس من السلام بمعنى التحية، وهذا منسوخ بآية السيف. وزعم الفراء: أنه مبتدأ، وأن التقدير: سلام عليكم، وهذا لا يستقيم ؛ لأنه لم يرد به الأمر بأن يبدؤوا بالسلام، وإنما بأن لا يبدؤوا به))[4].

* * *

(١) الزجاج أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق، د.عبد الجليل عبده شلبي، علم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ،١٩٨٨م، ١٦٦/٥.

(٢) الفراء:معاني القرآن، ٣/ ٣٨.

(٣) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١٩٧/٢.

(٤) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٣٥٦.

## المطلب الرابع
## المعنى وأثره في منع الأوجه النحوية المحتملة لظاهر اللفظ

ظاهر التركيب وشيوع إعراب بعض المفردات قد يوقع المتسرع في الإعراب في توجيه نحويّ محظور يأباه المعنى، لذا فقد نص كثير ممن تصدى لإعراب القرآن إلى مثل هذه المحظورات التي وقع أو يقع فيها بعض من لم يتأمل المعنى.

وقد ذكر ابن هشام أن الجهة الأولى التي يدخل الاعتراض على المعرب من جهتها مراعاة ما يقتضيه ظاهر الصناعة، وعدم مراعاة المعنى، فقرر أن أول واجب على المعرب هو فهم معنى ما يعربه[1].

((فكل إعراب لا يسبقه تدبر المعرب للجملة المعربة بغية الوصول إلى حقيقة المعنى عرضة للخطأ))[2].

**وفيما يأتي إيضاح هذا الأمر:**

* **قال تعالى:** ﴿أَصَلَوٰتُكَ تَأۡمُرُكَ أَن نَّتۡرُكَ مَا يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَآ أَوۡ أَن نَّفۡعَلَ فِيٓ أَمۡوَٰلِنَا مَا نَشَٰٓؤُاْ﴾ [هود: ٨٧].

فالمتبادر إلى الذهن عطف (أن نفعل) على (أن نترك)، لأن المعرب يرى (أن والفعل) مرتين، وبينهما حرف عطف، فيبادر إلى القول بالعطف، لذا نبه عليها المعربون وأصحاب المعاني يقول أبو محمد القيسي: ((قوله: (أو أن نفعل...) من قرأ بالنون فيهما عطفه على مفعول (نترك)،

---

(١) ينظر: ابن هشام، مغني اللبيب، ٢ / ٥٢٧.

(٢) د. محمد كبير، دراسات في أصول التفسير، ٣٣١.

وهو (ما)، ولا يجوز عطفه على مفعول (تأمرك)، وهو (أن) ؛ لأن المعنى يتغير))[1].

والتغيّر الذي ذكره القيسي عبر عنه الباقولي بالمعنى الفاسد، فقال: (((أن) من قوله: (أو أن نفعل) في موضع النصب بالعطف على قوله: ما يعبد، و التقدير: أن نترك عبادة آبائنا وفعل ما نشاء في أموالنا. وليس قوله: (أو أن نفعل) معطوفاً على قوله: (أن نترك) كما تظنه ؛ لأن المعنى، حينئذ، فاسد ؛ لأنه يصير التقدير: أصلاتك تأمرك بأحد هذين ؟ وليس المعنى على هذا، وإنما المعنى: أصلاتك تأمرك بتركنا هذين))[2].

إذا فالظاهر الذي يسبق إلى الذهن دون روية فيه إفساد لمعنى الأمر النبوي والتوجيه الربانيّ، إذ التقدير: أصلاتك تأمرك أن نفعل في أموالنا ما نشاء، وهذا معنى ما أمر به النبي ولا أراده القرآن، إذ معنى الآية على الوجه المرضيّ يتحصل من عطف (أن نفعل) على (ما) التي هي مفعول (نترك)، فيكون أمر النبي لهم بأن: يتركوا ما يعبد آباؤنا، ويتركوا ما يفعلوه في أموالهم[3].فقد روي عن زيد بن أسلم أنه قال: كان ممّا نهاهم عنه حذف الدراهم، ومعنى حذف الدراهم كسرها وقطعها من أطرافها[4].

---

(١) القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١/٤٠٨، وينظر، السمين الحلبي، الدر المصون، ٦/٣٧٣.

(٢) جامع العلوم، كشف المشكلات، ١/ ٥٣٧-٥٣٨.

(٣) ينظر، ابن هشام، مغني اللبيب، ٢ / ٥٢٩.

(٤) ينظر، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه:٣/٧٣، والنحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ)، معاني القرآن الكريم، تحقيق، الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة، ط١، ١٤٠٨هـ،١٩٨٨م، ٣/٣٧٤.

* **قال تعالى**: ﴿وَٱعۡلَمُوٓاْ أَنَّ فِيكُمۡ رَسُولَ ٱللَّهِۚ لَوۡ يُطِيعُكُمۡ فِي كَثِيرٖ مِّنَ ٱلۡأَمۡرِ لَعَنِتُّمۡ﴾ [الحجرات: ٧].

يتبادر إلى الذهن أن الجار والمجرور (فيكم) خبر (أنّ) على التقديم، فهذا التركيب هو الشائع المشهور إذ يتقدم الظرف أو الجار والمجرور على اسم (أنّ) في الاستعمال الفصيح الشائع. وهذا ما ذهب إليه بعض المحدثين في إعرابه فقال: ((أن فيكم رسول الله: حرف نصب وتوكيد مشبه بالفعل، (فيكم) جار ومجرور متعلق بخبرها المقدم))[١].

ولكن حمل هذا التركيب على ظاهره ليس فيه كبير فائدة، لأن المعنى على غيره، فليس المراد الإخبار بأن رسول الله فيهم، وإنما المعنى: لو أطاع مثل هذا المخبر الذي أخبر بما لا أصل له لوقعتم في عنت، والعنت في المشقة والهلاك[٢]، وإنما الوجه المناسب للمعنى أن يعرب الجار والمجرور(فيكم) حالاً من (رسول الله)، والمعنى: واعلموا أن رسول الله في حال كونه فيكم لو أطاعكم لكان كذا[٣].

* **قال تعالى**: ﴿وَمَن لَّمۡ يَسۡتَطِعۡ مِنكُمۡ طَوۡلًا أَن يَنكِحَ ٱلۡمُحۡصَنَٰتِ﴾ [النساء: ٢٥].

المصدر المؤول من(أن ينكح) يتبادر إلى الذهن أنه معمول للفعل قبله (يستطيع)، إذ هو العامل الظاهر في الجملة السابق لهذا المعمول المؤول، ولكن الحمل على هذا الظاهر يفسد المعنى المراد من الآية بل يحيله؛ لذا حذر منه بعض المعربين.

---

(١) بهجت عبد الواحد صالح، الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل، دار الفكر، ١١/١٦٧.

(٢) ينظر، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٥/٣٤.

(٣) ينظر، الزركشي، البرهان في علوم القرآن، ١ / ٣٠٧.

قال أبو البركات الأنباري محذراً من جعل (أن يـنكح) منصـوباً بـ(يستطيع): ((ولا يجوز أن يكون (ينكح) منصوباً بـ(يستطيع)، لإحالة المعنى ؛ لأنه يصيّر المعنى: ومن لم يستطع أن ينكح المحصنات طولاً، أي: للطول، فيصير الطول علة في عدم نكاح الحرائر، وهذا خلاف المعنى ؛ لأن الطول به يستطاع نكاح الحرائـر، فبطـل أن يكـون منصـوباً بـ(يستطيع)، فثبت أنه منصوب بالطول))[1].

أما الوجه في إعراب هذه الآية فـأن يكـون(طـولاً) مفعـولاً بـ(يستطيع)،وعلى هذا الوجه يكون قوله: (أن ينكح) في محل نصـب بـ(طولاً) على أنه مفعول بالمصدر المنون ؛ لأنه مصدر(طلت الشـيء)، أي: نلته، والتقدير: ومن لم يستطع أن ينال نكاح المحصنات. وهذا هـو المعنى المقصود من الآية، فمن لم يقدر أن يتزوج الحرة جاز له أن يتـزوج المملوكة، إذا خاف على نفسه الفجور[2].

* **قـال تعـالى:** ﴿ ٱلَّذِينَ ءَاتَيْنَٰهُمُ ٱلْكِتَٰبَ يَتْلُونَهُۥ حَقَّ تِلَاوَتِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ يُؤْمِنُونَ بِهِۦ ﴾[البقرة: ١٢١]:

قد يتبادر إلى المعرب أن جملة (يتلونه حق تلاوته) هي الخبر لقربها، وإفادتها مع المبتدأ الذي هو الاسم الموصول (الذين)، وإلى هذا ذهب كثير من المعربين[3].

وقد حذّر حذّاق المعربين من هذا الإعراب إلا على وجه مخصوص،

(١) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ٢٥٠-٢٥٠، وينظر، العكبري، التبيان في إعراب القرآن، ١/ ٣٤٨.

(٢) ينظر، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ٢/٤٠، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٣/٦٥٤.

(٣) ينظر، الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، ١/٢٠٣، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٢/٩٤.

وذلك لعدم صدق المعنى[(١)].

قال أبو البركات الأنباري: (((يتلونه): جملة فعلية في موضع نصب على الحال من المضمر المنصوب في آتيناهم، ولا يجوز أن يكون (يتلونه) الخبر ؛ لأنه يوجب أن يكون كلّ من أوتي الكتاب يتلوه حق تلاوته، وليس الأمر كذلك، إلا أن يكون (الذين أوتوا) الكتاب الأنبياء عليهم السلام))[(٢)].

ويقول المنتجب الهمداني: ((فإن قلت هل يجوز أن يكون (يتلونه) الخبر ؟ قلت: نعم أجيز ذلك إن حمل على الخصوص، وهم مؤمنو أهل الكتاب يتلونه حق تلاوته، ولا يحرفونه ولا يغيرون ما فيه من صفة النبي صلى الله عليه وسلم، أو يقرؤونه حق قراءته في الترتيل والتحقيق والتدبر وإعطاء كل حرف حقه... وإن حمل على العموم فلا ؛ لأن ليس كل من أوتي الكتاب تلاه حق تلاوته))[(٣)].

*** قال تعالى:** ﴿ وَأَنذِرِ ٱلنَّاسَ يَوۡمَ يَأۡتِيهِمُ ٱلۡعَذَابُ ﴾[إبراهيم: ٤٤]:

إن شهرة استعمال كلمة (يوم) في الظرفية قد توهم الناظر المتسرع في إعرابها أن يجعلها ظرفاً للعامل قبلها (أنذر) في هذه الآية، وحملها على الظرفية في هذا الموضع يفسد المعنى المراد من الآية ؛ لذا نبه العلماء على ذلك[(٤)].

---

(١) ينظر، القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١/١٤٩، والسمين الحلبي، الدر المصون، ٢/٩٤.

(٢) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ١/ ١٢٢.

(٣) المنتجب الهمداني، الفريد في إعراب القرآن المجيد، ١/ ٣٦٧، وينظر:ابن عطية، المحرر الوجيز، ١/ ٣٣٧.

(٤) ينظر، القيسي، مشكل إعراب القرآن، ١/٤٤٠.

قال أبو البركات الأنباري: (((يوم) منصوب لأنه مفعول (أنـــذر)، ولا يجوز أن يكون ظرفاً لأنذر ؛ لأنه يؤدي إلى أن يكون الإنـــذار يـــوم القيامة، ولا إنذار يوم القيامة))[1].

وقال السمين الحلبي: ((ولا جائز أن يكون ظرفاً لـــه ؛ لأن ذلـــك اليوم لا إنذار فيه، سواء قيل: إنه يوم القيامة، أو يوم لهلاكهم، أو يـــوم يلقاهم الملائكة))[2].

* **قـــال تعـــالى:** ﴿إِنَّ أَبِي يَدْعُوكَ لِيَجْزِيَكَ أَجْرَ مَا سَقَيْتَ لَنَا﴾ [القصص: ٢٥]:

(ما) لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية، وفي هذه الآية تحتمـــل أن تكون موصولة وأن تكون مصدرية، ولكنْ لكلّ احتمال معنى خاص، فما المرجح بينهما؟

أما إن كانت موصولة فالمعنى المتحصل من الآيـــة أن الأب يـــدعو موسى عليه السلام ليجزيه أجر الذي سقى لهما، وهـــو المـــاء الـــذي استخرجه من البئر.

وأما إن كانت مصدرية فالمعنى المتحصل من الآية أن الأب يـــدعو موسى عليه السلام ليجزيه أجر السقي، وهو العمل الذي قام به لهما.

فالوجه المستقيم الذي يجب أن تحمل عليه (ما) هو المصدرية ؛ لأن الماء مباح للكل بلا ثمن فليس هو ملك لموسى ليقبض ثمنه، واستعمال لفظ الأجر يدل على أن المراد غير ثمن الماء، والذي يستحق موسى عليه الأجر إنما هو العمل الشخصي الذي قام به، وهو السقي.

---

(١) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٦١.

(٢) السمين الحلبي، الدر المصون، ٧ / ١٢٣-١٢٤.

قال أبو البركات الأنباري: (((ما) مصدرية، وتقديره: أجر سقيك لنا، ولا يجوز أن تكون موصولة؛ لأنها لو كانت موصولة، كان المعنيُّ بها الماءَ، والذي يجزاه أجرُ السقي لا أجرُ الماء ؛ لأن الأجر للعمل لا للعــين، فوجب أن تكون(ما) مصدرية لا غير))[1].

* * *

(١) الأنباري، البيان في غريب إعراب القرآن، ٢/ ٢٣١، وينظر، جامع العلــوم، كشــف المشكلات، ٢/ ١٩٧.

# الخاتمة

بعد هذه الجولة التي قضيناها بين آيات القرآن الحكيم، واجتهادات النحاة في تفسيرها وبيان الأوجه النحوية وتأثرها بالمعنى يمكن لنا أن نوجز أهم النتائج بالنقاط الآتية:

١-رأينا من خلال هذا البحث الترابط الوثيق بين الدلالة النحوية والدلالة المعجمية، وتأثير إحداهما في الأخرى، وتأثيرهما في المعنى العام للتركيب.

٢- إن الإعراب هو تفسير للنصّ فلا بد أن يسبقه فهم وتدبر لمعنى مفردات التركيب بغية الوصول إلى حقيقة المعنى، وقد يقع المتسرع في الإعراب في توجيه نحويّ محظور يأباه المعنى، لذا فقد نص كثير ممن تصدى لإعراب القرآن إلى مثل هذه المحظورات التي وقع أو يقع فيها بعض من لم يتأمل المعنى.

٣- إن تعدد المعاني التي تدل عليها اللفظة في التركيب هي من أسباب تعدد أوجهها النحوية، فكل وجه نحوي له معنى يخصه، ولا تتعدد الأوجه النحوية للكلمة ذاتها دون تغيير معناها.

٤- إن المفردة ضمن تركيبها النحوي قد تحتمل أكثر من وجه نحوي، وكل وجه من هذه الأوجه يكمن وراءه معنى مستقل يختلف عن معاني بقية الأوجه؛ لأن كل وجه نحوي إنما هو تعبير عن الوظيفة النحوية التي تؤديها هذه المفردة ضمن التركيب النحوي العام، وتبعاً لهذه الوظيفة النحوية ستتغير دلالة المفردة ومن ثم دلالة التركيب، وقد تبين ذلك جلياً في التوسع في معنى كثير من الآيات.

٥-لقد تبين من خلال هذا البحث منزلة المعنى عند معربي القرآن الكريم فهو الضابط المعتمد في ذكر الأوجه النحوية الجائزة، والتفاضل فيما بينها يكون تبعاً لقوة المعنى في كل وجه.

٦-لقد تبين لقارئ هذا البحث أثر العربية في فهم كتاب الله؛ لذا فإن الفهم في اللغة حصن يمنع صاحبه من الزيغ والضـــلال في المســـائل الشرعية، ومن فقده كان عرضة لأن تتجاذبه الآراء الزائفة والعقائد الفاسدة.

وفي الختام نسأله تعالى أن يمنّ علينا بقبول العمل والنفع به، وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه وسلم.

❊ ❊ ❊

# المصادر والمراجع

١. الإعراب المفصل لكتاب الله المرتل ، بهجت عبد الواحد صالح، دار الفكر، دون تاريخ.
٢. إعراب ثلاثين سورة من المفصل ، ابن خالويه، الحسين بن أحمد (ت ٣٧٠هـ)، الطارقية، تقديم وتحقيق أ.د.محمد محمد فهمي عمر، دار الزمان، مكة، ط١، ١٤٢٧هـ،٢٠٠٦م.
٣. اقتضاء الصراط المستقيم مخالفة أصحاب الجحيم ، ابن تيمية، أحمد ابن عبد الحليم (ت٧٢٨هـ)، تحقيق:محمد حامد الفقي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٩٨٣م.
٤. البحر المحيط ، أبو حيان النحوي، محمد بن يوسف (ت٧٤٥هـ)، دراسة وتحقيق الشيخ، عادل أحمد عبد الموجود، والشيخ، علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ١٤١٣هـ،١٩٩٣م.
٥. بدائع الفوائد ، ابن قيم الجوزية، محمد بن أبي بكر (ت ٧٥١هـ)، تحقيق، علي بن محمد العمران، إشراف بكر بن عبد الله أبو زيد، دار عالم الفوائد، مكةالمكرمة،ط١، ١٤٢٥هـ.
٦. البرهان في علوم القرآن ، الزركشي، بدر الدين محمد بن عبد الله (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق، محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، بيروت،ط١، ١٤٢٥هـ، ٢٠٠٤م.
٧. البيان في غريب إعراب القرآن ، الأنباري، عبد الرحمن بن محمد (ت٥٧٧هـ)، تحقيق، د. طه عبد الحميد طه، ومراجعة مصطفى السقا، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٤٠٠هـ، ١٩٨٠م.

٨. التبيان في إعراب القرآن ، العكبري، أبو البقاء عبد الله بن الحسين (ت٦١٦هـ)، تحقيق، علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، لبنان،ط٢، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٩. التيسير في القراءات السبع ، أبو عمرو الداني، عثمان بن سعيد (ت ٤٤٤هـ)، تحقيق، د.حاتم صالح الضامن، مكتبة الصحابة، الشارقة، ط١، ١٤٢٩هـ، ٢٠٠٨م.

١٠. الخصائص ، ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني (ت ٣٩٢هـ)، تحقيق، محمد علي النجار، دار الكتاب العربي، بيروت. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، تحقيق، علي النجدي ناصف، وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، القاهرة، ١٩٦٩م.

١١. الدر المصون في علوم الكتاب المكنون ، السمين الحلبي، أحمد بن يوسف (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق، د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق،ط١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

١٢. دراسات في أصول التفسير ، يونس، د. محمد كبير، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، ليبيا،ط١، ٢٠٠٢م.

١٣. دلائل الإعجاز ، الجرجاني، عبد القاهر بن عبد الرحمن (ت٤٧١هـ)، تحقيق، محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٥، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٤م.

١٤. روضة الإعلام بمنزلة العربية من علوم الإسلام ، الغرناطي، أبو عبد الله محمد بن علي بن الأزرق الحميري (ت ٨٩٦هـ)، تحقيق، سعيدة العلمي، منشورات كلية الدعوة الإسلامية، طرابلس، ط ١، ١٩٩٩م.

١٥. شرح المفصل ، ابن يعيش، يعيش بن علي (ت٦٤٣هـ)، عالم

الكتب، بيروت، (د.ت).

١٦. علم إعراب القرآن تأصيل وبيان ، العيساوي، د. يوسف بن خلف، دار الصميعي، الرياض،ط١، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

١٧. الفريد في إعراب القرآن المجيد ، المنتجب الهمداني، حسين بن أبي العز (ت ٦٤٣هـ)، تحقيق، د.فهمي حسن النمر، ود.فؤاد علي مخيمر، دار الثقافة، الدوحة،ط١، ١٤١١هـ، ١٩٩١م.

١٨. الكتاب ، سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان (ت ١٨٠هـ)، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت.

١٩. الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل ، الزمخشري، محمود بن عمر (ت٥٣٨هـ)، تحقيق، عادل أحمد عبد الموجود، وعلي محمد معوض، مكتبة العبيكان، الرياض، ط١، ١٤١٨هـ،١٩٩٨م.

٢٠. كشف المشكلات وإيضاح المعضلات في إعراب القرآن وعلل القراءات ، جامع العلوم النحوي، علي بن الحسين الباقولي (ت ٥٤٣هـ)، تحقيق، د. عبد القادر السعدي، دار عمار، عمان،ط١، ١٤٢١هـ، ٢٠٠١م.

٢١. مجالس العلماء ، الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق (ت ٣٤٠هـ)، تحقيق، عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط٣، ١٤٢٠هـ، ١٩٩٩م.

٢٢. المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز ، ابن عطية الأندلسي، أبو محمد عبد الحق بن عطية (ت ٥٤١هـ)، تحقيق، الرحالة الفاروق، وعبد الله بن إبراهيم الأنصاري، والسيد عبد العال السيد إبراهيم، ومحمد الشافعي الصادق العناني، مطبوعات وزارة الأوقاف

والشؤون الإسلامية، قطر، ط٢، ١٤٢٨هـ، ٢٠٠٧م.

٢٣. مشكل إعراب القرآن ، القيسي، أبو محمد مكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، تحقيق، د. حاتم صالح الضامن، منشورات وزارة الإعلام العراقية، ١٩٧٥م.

٢٤. معاني القرآن ، الفراء، يحيى بن زياد (ت ٢٠٧هـ)، تحقيق، الأول، نجاتي والنجار، والثاني، النجار، والثالث، شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط٣، ١٩٨٣م.

٢٥. معاني القرآن الكريم ، النحاس، أبو جعفر، أحمد بن محمد (ت٣٣٨هـ)، تحقيق، الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٠٨هـ،١٩٨٨م.

٢٦. معاني القرآن وإعرابه ، الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري (ت٣١١هـ)، تحقيق، د.عبد الجليل عبده شلبي، علم الكتب، بيروت، ط١، ١٤٠٨هـ،١٩٨٨م.

٢٧. معجم القراءات القرآنية ، مختار، د. أحمد (بالاشتراك)، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٨. معجم القراءات القرآنية ، مكرم، د.عبد العال سالم (بالاشتراك)، مطبوعات جامعة الكويت، ط٢، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.

٢٩. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، ابن هشام، أبو محمد عبد الله بن يوسف الأنصاري (ت ٧٦١هـ)، تحقيق، محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتب العصرية، بيروت، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.

٣٠. المقتضب ، المبرد، محمد بن يزيد (ت ٢٨٥هـ)، تحقيق، محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت.

٣١. منزلة المعنى في نظرية النحو العربي ، النجار، د. لطيفة إبراهيم، دار

العالم العربي، دبي، ط١، ١٤٢٤هـ، ٢٠٠٣م.

٣٢. الموافقات ، الشاطبي، إبراهيم بن موسى (ت٧٩٠هـ)، تحقيق، أبو عبيدة، مشهور بن حسن آل سلمان، دار ابن عفان، السعودية، ط١، ١٩٩٧م.

❊　❊　❊